ثانيًا
العلاقة بالدوائر الخليلية وجهود مصطفى حركات

1. الدائرة بوصفها نموذجًا توليديًّا دوريًّا

لا تُفهم القراءة الوتدية خارج الدوائر؛ فالدوائر الخليلية تعرض الأوزان في نظام دوري ينتج البحور بتغيير نقطة البدء في سلسلة من الأسباب والأوتاد، ومن ثم فإن انتقال الوتد من أول التفعيلة إلى وسطها أو آخرها ليس «تحريكًا» ماديًّا له داخل جسم ثابت، بل نتيجة لاختيار حد جديد للقراءة في السلسلة الدورية، وقد أبرز مصطفى حركات هذا البعد الرياضي في دراساته للوزن والدائرة، كما تناولت دراسات أكاديمية لاحقة بنيته الدورية وبرهانه الرياضي.[1]

والفارق الوظيفي أن الدائرة تتحرك في الاتجاه التوليدي: من ترتيب الوحدات إلى الأوزان الممكنة، في حين تتحرك القراءة المقترحة في الاتجاه التشخيصي العكسي: من بيت منجز إلى سلسلة صوتية، ثم إلى أوتاد وأسباب محتملة، ثم إلى مجموعة أوزان مرشحة، والاتجاهان متكاملان؛ لأن التشخيص لا يكون صحيحًا إلا إذا انتهى إلى بنية يجيزها النظام التوليدي.

[1] ينظر في البناء الدوري والدوائر عند مصطفى حركات: أوزان الشعر، ص16-22؛ وصادق بن القايد والعربي دحو، «الدائرة العروضية عند مصطفى حركات»، ص318-325.



2. مصطفى حركات والنموذج التحليلي العكسي

تمثل أعمال مصطفى حركات حلقة أساسية في هذا الباب، فهو لا يقف عند عرض البحور، بل يسعى إلى تقنين الانتقال من الواقع الشعري إلى الوزن، ويجعل التحليل سلسلة مستويات، ويمكن تلخيص المنحى الذي يظهر في «كتاب العروض» و«نظرية الوزن» و«قواعد الشعر» في انتقال تحليلي من المنطوق إلى السواكن والمتحركات، ثم إلى أسباب وأوتاد، ثم إلى تفاعيل وبحر؛ أي في اتجاه معاكس للعرض التوليدي الذي يبدأ من النموذج الوزني.[1]

وتتأكد الصلة بالحوسبة في بحثه المبكر «المعالجة الآلية لأوزان الشعر العربي» المنشور سنة 1986؛ فالغاية فيه ليست مجرد تعليم يدوي، بل صياغة قواعد تسمح بتمثيل الوزن ومعالجته

[1] ينظر في تدرج التحليل من السلسلة الصوتية إلى الوحدات الوزنية: مصطفى حركات، أوزان الشعر، ص7-9؛ وفي صوغ قواعد تحليلية قابلة للمعالجة الآلية: حركات، «المعالجة الآلية لأوزان الشعر العربي»، ص206-218.

آليًّا. كما عاد حركات في مقال «تدريس العروض» إلى الجانب البيداغوجي، وهو ما يجعل مشروعه واقعًا عند تقاطع ثلاثة مستويات: نظرية الوزن، آلية التحليل، وتعليم العروض.[21]

3. موضع الإضافة المقترحة من عمل حركات

إذا كان حركات قد أسس للانتقال العكسي ولتعليم التفعيلة بالوتد، فإن الإضافة التي يقترحها هذا الفصل تقع في «هندسة القرار» لا في أصل المكونات، وتتلخص في ستة تطويرات مترابطة:

1. الفصل الصريح بين «النافذة الوتدية المرشحة» و«الوتد البنيوي المقبول»؛ فمجرد ظهور //0 أو /0/ في السلسلة لا يكفي.

2. توليد مجموعة بحور مرشحة بدل إعلان اسم البحر فورًا؛ أي تحويل الوتد إلى مرشح أولي لا حكم نهائي.

3. إدخال «المسافة السببية» بين الأوتاد في البصمة، وهو ما يفك الاشتراك بين بحور لها الوتد نفسه في الرتبة نفسها.

4. تعليق القرينة الوتدية عند الخرم والقطع والتشعيث والحذذ والصلم والبتر، مع إجراء تصحيحي محدد لكل حالة.

5. إلزام التحقق العابر للأبيات عند التشابه السطحي، كما في الكامل المضمر والرجز، بدل الاكتفاء ببيت مفرد.

6. إسناد درجة ثقة تفسيرية للنتيجة، واقتراح بروتوكول اختبار على مدونة موسومة؛ وبذلك تتحول الفكرة من حدس تعليمي إلى فرضية قابلة للقياس والتفنيد.

[1] مصطفى حركات، «المعالجة الآلية لأوزان الشعر العربي»، حوليات جامعة الجزائر، مج1، ع1، 1986م، ص206-218.

[2] مصطفى حركات، «تدريس العروض»، العربية، مج2، ع3، 2011م، ص7-14.

جدول (2): مستويات العمل في النظام الخليلي، وعند حركات، وفي القراءة الوتدية المقترحة

النظام	اتجاه العمل	الوحدات/المراحل	الوظيفة
النظام الخليلي	توليدي/تصنيفي	الأسباب والأوتاد، التفاعيل، الدوائر، الزحافات والعلل	إنتاج الأوزان وبيان علاقاتها
مصطفى حركات	تحليلي عكسي وتعليمي	السواكن والمتحركات ← أسباب وأوتاد ← تفاعيل ← بحر، مع تعليم التفعيلة بالوتد	تقنين التقطيع وتقريبه من المعالجة الآلية
القراءة الوتدية المقترحة	تشخيصي متعدد القيود	نافذة مرشحة ← تحقق بنيوي ← بصمة ← مرشحون ← فحص الزحاف والعلل ← تحقق عابر للأبيات	تقليص فضاء البحث وتفسير سبب قبول وزن ورفض آخر

1. تمثيل المدخل

المدخل الأدنى شطر مضبوط، لكن المدخل المفضل بيت كامل مع بيت آخر من القصيدة، ويبدأ التحليل بالمنطوق لا بالرسم الإملائي: يثبت ما ينطق، ويحذف ما لا ينطق، ويفك التشديد، ويعامل التنوين نونًا ساكنة، ويضبط همزات الوصل والإشباع وفق قواعد الكتابة العروضية. ثم تحول السلسلة إلى متحركات وسواكن، ويرمز هنا إلى المتحرك بـ (/) وإلى الساكن بـ (0).

إذا رمزنا للشطر بسلسلة ق من العناصر الصوتية، فإن البحث الأولي لا يسأل: «ما البحر؟»، بل يسأل: «أين توجد نوافذ يمكن أن تمثل وتدًا؟»، ويولد نوعين من النوافذ:

الوتد المجموع: //0 الوتد المفروق: /0/

لكن هذه النوافذ «مرشحات سطحية» فقط؛ لأن السلسلة //0 قد تنشأ من بقايا سببين بعد الزحاف، أو من اجتماع آخر وحدة بأول ما بعدها، فلا يجوز وسمها وتدًا قبل اختبار السياق.

2. قيود قبول الوتد البنيوي

تقبل النافذة الوتدية بوصفها وتدًا بنيويًّا إذا دعمتها مجموعة من القيود، وأهمها:

• قيد الدورية: أن تتكرر في مواضع يمكن تفسير انتظامها على مستوى الشطر أو الشطرين.

• قيد السببية: أن يسمح ما بين المرشحات بتقسيم معقول إلى أسباب وفواصل من غير تجاور أو فراغات غير مفسرة.

• قيد القالب: أن يؤدي التقسيم، بعد رد التغييرات المشروعة، إلى تفعيلات بحر معروف.

• قيد الموضع: ألا يستلزم التحليل علة في الحشو لا يجيزها النظام، أو زحافًا في موضع ممتنع.

• قيد المقابلة: أن تؤيد القراءةَ تفعيلةٌ مناظرة في الشطر الآخر أو بيت آخر إذا كان الموضع ملتبسًا.

وتؤدي هذه القيود وظيفة أساسية: إنها تمنع «إعادة تفسير» كل ثلاثية تشبه الوتد على أنها وتد جديد، فالوتد في العروض ليس نمطًا صوتيًّا محليًّا فحسب، بل جزء من بنية موزعة على الشطر.

3. بناء البصمة

بعد تثبيت المرشحات البنيوية لا تزال النتيجة دون مستوى اسم البحر. تسجل الخوارزمية لكل شطر بصمة مركبة من: نوع الأوتاد المقبولة، ورتبتها المحتملة، وعددها، ومقدار المادة السببية الواقعة بينها، ومن المفيد هنا تعريف «المسافة السببية» بأنها عدد الوحدات السببية الكاملة الواقعة بين نهاية وتد بنيوي وبداية الوتد البنيوي التالي بعد استعادة الصورة القياسية.

فإذا كانت البصمة، مثلًا، تعرض أوتادًا مجموعة ابتدائية، فإنها لا تعلن «الطويل»؛ لأن المتقارب والوافر والهزج قد يشاركونه هذا المستوى. إنما تنتقل إلى عدد الأسباب وأنواعها: سبب واحد بعد الوتد يقرب «فعولن»، وسببان خفيفان يقربان «مفاعيلن»، وفاصلة صغرى تقرب «مفاعلتن»، وهنا تتحول البصمة من تصنيف رتبي عام إلى وصف أكثر قدرة على الفصل.

4. معيار الاقتصاد التفسيري

إذا أمكن تقسيم السلسلة بأكثر من وجه، ترجح القراءة التي تحقق أكبر قدر من الاتساق بأقل عدد من الافتراضات: تكرار أوضح للأوتاد، أسباب قابلة للتفسير، زحافات وعلل جائزة، ومطابقة عبر شطر آخر، ولا يراد بهذا «الاقتصاد» إحلال حدس رياضي محل السماع، بل منع القراءة المتكلفة التي لا تنجح إلا بإكثار الحذف أو تغيير النطق أو افتراض علل غير مألوفة.